

## **CREDIT WORTHINESS OF SOME FARMERS IN NUBARIA**

**ABD EL-SALAM, KHALED AZIZ and MOHAMED HASSAN AHMED**

*Agricultural Finance and Cooperation Research Department, Agricultural Economics Research Institute, ARC*

(Manuscript received 12 February 2019)

---

### **Abstract**

**A**gricultural credit plays an important and, indeed, crucial role in solving many of the difficult problems faced by farmers, especially their young ones, where financing is the mainstay of agricultural investment. The research problem is the high level of financing requirements in the new lands, in addition to some economic problems facing the agricultural sector in general and the new lands in particular. The objective of the research is to determine the creditworthiness of a sample of farmers in the new lands and to determine their ability to achieve a return that allows the repayment of the loan Its cost, and increase the net income of the borrower. As well as to identify the social and economic characteristics of the sample of the research, and identify the most important financing problems facing the new land farmers, and how to overcome them. The results showed that the increase in the volume of loans to cover the costs had a positive effect on the productivity of acres of crops. The ratio of debt coverage to the total average yield of field crops was achieved more than once, covering about 1.4 of the total debt. The yield of vegetable crops achieved more than twice, about 2.2of the total debt. As for the ratio of debt coverage to the total average yield of fruit crops, it achieved three times, about 3.3 of total debt. That is, all crops have a return that covers the required debt, ie, they have a high credit capacity. Although the bank is vulnerable to high risk loans, it does not cover the total return of crops by 100% although all the sample has guarantees other than crop yield, which makes them have credit capacity exceeding 100 % of their crop yield. To cover the bank debt from the net yield of crops.

## القدرة الائتمانية لبعض المزارعين بمنطقة النوبارية

خالد عزيز عبد السلام أحمد ، محمد حسن أحمد على

قسم بحوث التمويل والتعاون الزراعي- معهد بحوث الاقتصاد الزراعي- مركز البحوث الزراعية

### مقدمة

يعتبر القطاع الزراعي في مصر من القطاعات الاقتصادية الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية لما يوفره للسكان من السلع والمنتجات الغذائية والكسائية الرئيسية، ورغم أهمية القطاع الزراعي إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لم تعد كما كانت من قبل، حيث ساهم القطاع الزراعي بحوالي 11.1% من الناتج المحلي الإجمالي، كما ساهم بحوالي 15% من قيمة الصادرات الكلية، كما استوعب حوالي 25% من قوة العمالة المصرية وذلك خلال عام 2017<sup>(1)</sup>، وقد بلغت مساحة الرقعة الزراعية في مصر نحو 9.1 مليون فدان أي حوالي 3.7% من إجمالي مساحة مصر عام 2016<sup>(2)</sup>.

ويؤدي الائتمان الزراعي دوراً هاماً، بل وبالغ الأهمية في حل كثير من المشاكل الصعبة التي تواجه الزراع خاصة صغارهم، نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج، وإلغاء دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى المشاكل التي ظهرت في مجال تسويق المحاصيل، وتتعاظم الحاجة إلى تمويل الإنتاج والإستهلاك في القطاع الزراعي، نظراً لأن الإنتاج الزراعي يتحقق خلال فترات زمنية معينة وهي مواسم الحصاد، مما يعنى موسمية الدخل الزراعي. لذا فإن الزراعة تتطلب نوعاً خاصاً من الائتمان يتمشى مع طبيعة الزراع وقدراتهم الائتمانية لخدمة متطلبات الإنتاج الزراعي والسكان الريفيين، من خلال تقديم القروض الميسرة لنمو القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج وزيادة الدخل المزرعي، وبالتالي رفع مستوى معيشة الزراع سواء في الأراضى القديمة أو الجديدة، حيث يعتبر التمويل عصب الاستثمار الزراعي، والمحدد الرئيسي لتحقيق معدلات عالية في التنمية الزراعية<sup>(3)</sup>.

### الإستعراض المرجعي

في دراسة لبرى عام 1988 أوضحت أن أهم معوقات تحقيق التنمية الزراعية بالأراضى المستصلحة، تمثلت في عدم توفير الإمكانات المادية للمزارعين بصفة عامة، والخريجين بصفة خاصة بالأراضى الجديدة، حيث تبين من عينة الدراسة لعدد من الخريجين بمنطقتى مريوط وشمال التحرير عام 1988 أن من أهم المعوقات التي كانت تواجه هؤلاء الزراع كانت هي نقص التمويل الزراعي لدى الزراع، مما يؤدي ذلك إلى عدم مقدرة الخريجين على تنفيذ العمليات الزراعية المطلوبة في الوقت اللازم وبالتالي نقص الإنتاجية والدخل، بالإضافة إلى نقص خدمات الميكنة، وتأخر صرف القروض، ونقص مستلزمات الإنتاج، وضعف الجهاز التسويقي التعاوني.

وفي دراسة لإلهام يونس عام 2003 تناولت قياس الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية لبعض المحاصيل الزراعية بالأراضى الجديدة، ومحاولة تحديد أهم المشكلات والمعوقات الإنتاجية والاقتصادية والاجتماعية بالأراضى الجديدة. وقد تم اختيار منطقة النوبارية كمجتمع للدراسة، حيث بلغ إجمالي الزمام المزروع بها حوالي 48% من إجمالي المساحة المزروعة على مستوى الجمهورية، خلال عام 2000. وقد قامت الدراسة باختيار عينة عشوائية بلغ عدد مفرداتها 117 مفردة، من مختلف الأنماط الحيازية، بمنطقتى البستان، وغرب النوبارية، خلال الموسم الزراعي 2001/2000. وبمقارنة نتائج التحليل بين فئة الخريجين، وفئة المستثمرين، تبين أن فئة المستثمرين قد حققت أعلى كفاءة بمنطقتى

البستان وغرب النوبارية على المستوى الإجمالى للعينة، وذلك لمعظم محاصيل الدراسة، وقد يرجع ذلك إلى المقدره التمويلية الكبيرة لدى فئة المستثمرين على توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى المطلوبة، بما يضمن تحقيق أعلى إنتاجية، وبالتالي تحقيق أكبر صافى عائد ممكن مقارنة بما تحققه فئة الخريجين. وفى دراسة الحفنى عام 2009 استهدفت تقييم الاحتياجات الائتمانية لصغار الزراع فى الأراضى حديثة الاستصلاح بمنطقة النوبارية، خلال الفترة (1990 - 2009)، حيث أوضحت الدراسة تركيز نشاط بنك التنمية على تقديم القروض لاستصلاح الأراضى، وقروض الاستزراع، وقروض الميكنة، ولوحظ أن جميع الخدمات الائتمانية المقدمة من بنك التنمية والائتمان الزراعى، كانت تشمل جميع الزراع، سواء كانوا من كبار الزراع أو صغار الزراع، وسواء كانوا ملاكاً أو مستأجرين. وقد بينت الدراسة أن القروض كانت تقدم لأصحاب الملكيات المسجلة، والملك الحاصلين على عقود بيع ابتدائى مع تحرير عقد ثلاثى بين الطرفين والبنك، والمستأجرين بعقود طويلة. وقد أوضحت الدراسة أهم المشاكل التى كانت تواجه الزراع فى الأراضى الجديدة تمثلت فى كثرة الضمانات، وأرتفاع أسعار الفائدة على القروض الزراعية، وأرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى، وعدم وجود فروع للبنك قريبة للزراع، بالإضافة إلى المشاكل التسويقية، وعدم توافر الميكنة الزراعية اللازمة لإنجاز الأعمال المزرعية.

#### مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث فى إرتفاع المتطلبات التمويلية فى الأراضى الجديدة من ناحية، بالإضافة إلى بعض المشكلات الاقتصادية التى تواجه القطاع الزراعى فى الأراضى الجديدة والتى من أهمها انخفاض الدخل المزرعى، كذا إلغاء دعم مستلزمات الإنتاج الزراعى، وضعف دور التعاونيات فى توفيرها، وكذلك مشكلات الائتمان الزراعى والتى تتمثل فى عدم كفاية التمويل الذاتى لدى غالبية المزارعين، وزيادة معدلات الفائدة على القروض الزراعية، مما يؤدي إلى زيادة حالات التعثر فى سداد القروض الزراعية لعدم معرفة أو تقدير القدرة على السداد للمقترض، الأمر الذى يترتب عليه ضرورة دراسة الجدارة الائتمانية للمزارعين بمنطقة النوبارية للوقوف على مدى قدراتهم للوصول إلى التمويل اللازم للوفاء بمتطلبات العمليات الزراعية التى تحتاجها هذه الأراضى لتحسين خواصها وتحقيق المستوى الإنتاجى الذى يؤدي إلى رفع الكفاءة الاقتصادية.

#### أهداف البحث

وفى إطار التشخيص السابق للمشكلة فإن البحث يهدف إلى دراسة الجدارة الائتمانية لعينة من المزارعين فى منطقة النوبارية، للوقوف على مدى قدراتهم على تحقيق عائد يسمح بسداد القرض وتكلفته، بالإضافة إلى زيادة فى الدخل الصافى للمقترض، ولتحقيق هذا الهدف العام فإنه يلزم تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية لدراسة وتحليل كل من:

- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمزارعين بعينة البحث.
- تغطية العائد من المحاصيل الزراعية للقروض التى يزرعها مزارعى العينة.
- أثر تغطية الائتمان للتكاليف على إنتاجية المحاصيل بعينة البحث.
- العلاقة بين الائتمان وصافى العائد الفدانى.
- أهم المشاكل التى تواجه أفراد عينة البحث وكيفية التغلب عليها.

#### مصادر البيانات والأسلوب البحثى

إعتمد البحث فى بياناته على مصدرين أساسيين أولها البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة والتى تم الحصول عليها من جهاتها المختلفة مثل الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، والإدارة

المركزية للاقتصاد الزراعي، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، والبنك الزراعي المصري، وبعض الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث، ثانيها البيانات الأولية والتي تم الحصول عليها من خلال استمارات الاستبيان والتي صممت خصيصاً لهذا الغرض، والتي تم جمعها عن طريق المقابلة الشخصية لبعض المزارعين بمنطقة النوبارية.

كما اعتمد البحث على بعض طرق التحليل الاقتصادي الوصفي والكمي، وبعض أساليب التحليل الإحصائي والتي تتناسب مع طبيعة البيانات، ومن أهمها بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالسياسة الائتمانية الزراعية، واستخدام النسبة المالية لتغطية العائد للدين، بالإضافة إلى أثر تغطية الائتمان للتكاليف على إنتاجية محاصيل العينة، وكذلك العلاقات الدالية بين متوسط الإنتاجية ونسبة تغطية القروض الفدائية للتكاليف المتغيرة الفدائية لمحاصيل العينة.

#### عينة البحث

أجريت الدراسة الميدانية بمنطقة النوبارية والتي تمثل حوالي 71% من إجمالي المساحة المزروعة بالأراضي الجديدة، كما تمثل القروض الممنوحة للمزارعين بها من البنك الزراعي المصري حوالي 72% من إجمالي القروض للأراضي الجديدة<sup>(4)</sup>، بالإضافة إلى تنوع إنتاج المحاصيل والخضر والفاكهة بها، وتوفير مصادر التمويل المختلفة خاصة البنك الزراعي المصري، وتنوع الفئات الحيازية المستهدف دراستهم، وتبلغ جملة مساحة منطقة غرب النوبارية نحو 60 ألف فدان، ويتبعها أربعة جمعيات زراعية أساسية تشمل جميع الفئات الحيازية المختلفة. حيث تم إختيار فئة شباب الخريجين من جمعية الأبطال الزراعية، وفئة صغار الزراع من جمعية المستقبل الزراعية، وفئة المستثمرين من جمعية الشجاعة الزراعية.

وقد تم اختيار أفراد مزارعي العينة بطريقة عشوائية من سجلات 2 خدمات بالجمعيات الزراعية المختارة، وقد تم اختيار 75 مزارعاً بمختلف فئاتهم من هذه الجمعيات، حيث تم اختيار 30 مزارعاً من فئة شباب الخريجين من جمعية الأبطال الزراعية، كما تم اختيار 30 مزارعاً من فئة صغار الزراع من جمعية المستقبل الزراعية، بينما تم اختيار 15 مزارعاً من فئة المستثمرين من جمعية الشجاعة الزراعية. باعتبار أن ذلك التوزيع لمفردات العينة تمثل مجتمع الدراسة تمثيلاً إحصائياً.

#### نتائج البحث

##### أولاً: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمبحوثين بعينة البحث:

يتبين أن هناك ترابط لاستيضاح العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والمقدرة الائتمانية لمزارعي الأراضي الجديدة بعينة البحث، تطلب الأمر دراسة هذه الخصائص للوقوف على القدرة الائتمانية والعوامل المؤثرة عليها.

##### أ: الخصائص الاجتماعية:

##### 1- توزيع المزارعين (أو المبحوثين) في عينة البحث وفقاً للفئات العمرية:

تبين من العينة أن عمر المزارعين تراوح بين 49 عاماً إلى 73 عاماً، حيث بلغ عدد الزراع أقل من 50 عام نحو 4 زراع يمثلون نسبة بلغت حوالي 5% من إجمالي العينة، وبلغ عدد الزراع من 50 عام إلى 60 عام 48 مزارعاً يمثلون نسبة بلغت حوالي 64% من إجمالي العينة، بينما بلغ عدد الزراع من 60 عام إلى 70 عام 20 مزارعاً يمثلون نسبة بلغت حوالي 27% من إجمالي العينة، أما عدد الزراع فوق 70 عام فقد بلغت نسبتهم حوالي 3 زراع يمثلون نسبة بلغت حوالي 4% من إجمالي العينة. مما يوضح أن النسبة الأكبر من مزارعي العينة كانت في الفئة العمرية من 50 عاماً إلى 60 عاماً وهي المرحلة الأكثر خبرة التي يتمتع بها هؤلاء الزراع بالخبرة التي تعطيهم مقدرة ائتمانية أفضل

حيث تتوافر لديهم المعرفة اللازمة لتحقيق صافي عائد أفضل من الأنشطة الزراعية، وبالرغم من ذلك هم أقل اتجاهًا للحصول على القروض من الفئة الأقل عمراً.

## 2- توزيع المزارعين (أو المبحوثين) في عينة البحث وفقاً للحالة التعليمية:

أوضحت نتائج العينة أن 17 مزارعاً يمثلون نسبة بلغت حوالي 22.7% من إجمالي العينة حاصلين على مؤهل دراسي جامعي، بينما كان هناك 38 مزارعاً يمثلون نسبة بلغت حوالي 50.7% من إجمالي العينة حاصلين على مؤهل دراسي متوسط، وأن 14 مزارعاً يمثلون نسبة بلغت حوالي 18.7% من إجمالي مفردات العينة ليس لديهم مؤهل دراسي ولكنهم يقرأون ويكتبون، وأن عدد 6 زراع يمثلون نسبة بلغت حوالي 8% من إجمالي العينة كانوا أميين لا يقرأون ولا يكتبون. مما سبق يتبين أن 55 مزارعاً يمثلون حوالي 73.3% من إجمالي العينة كانوا متعلمين حاصلين على مؤهل سواء جامعي أو متوسط، وهو ما يشير إلى أنه قد يؤدي ذلك لارتفاع الإنتاجية لديهم نتيجة زيادة مستوى المعرفة وتطبيق التكنولوجيا الحديثة وما يترتب عليه من ارتفاع صافي الربحية، وبالتالي زيادة القدرة الائتمانية لديهم.

## 3- توزيع المزارعين (أو المبحوثين) في عينة البحث وفقاً للحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة:

تبين من العينة أن 73 مزارعاً يمثلون حوالي 97.3% من إجمالي العينة كانوا متزوجين، وأن اثنين فقط يمثلون حوالي 2.7% من إجمالي العينة كانوا غير متزوجين. أما بالنسبة لعدد أفراد الأسرة المقيمين مع المزارع قد تراوح بين فرد واحد وسبعة أفراد، حيث تبين أن 4 زراع يمثلون حوالي 5.3% من إجمالي العينة كان لديهم فرداً واحداً، وأن 13 مزارعاً يمثلون حوالي 17.3% من إجمالي العينة كان لديهم فردين، وأن 16 مزارعاً يمثلون حوالي 21.3% من إجمالي العينة كان لديهم ثلاثة أفراد، بينما كان هناك 18 مزارعاً يمثلون حوالي 24% من إجمالي العينة كان لديهم أربعة أفراد، وأن 13 مزارعاً يمثلون حوالي 17.3% من إجمالي العينة كان لديهم 5 أفراد، وكان هناك 6 زراع يمثلون حوالي 8% من إجمالي العينة لديهم 6 أفراد، وأن 5 زراع يمثلون حوالي 6.7% من إجمالي العينة لديهم 7 أفراد. مما سبق يتبين أن أغلب العينة كانوا متزوجين ولديهم أولاد مما يوفر لهم عامل الاستقرار الاجتماعي ودافع قوى يساعدهم على إتخاذ القرارات المناسبة للنهوض بالعملية الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة، فكلما كان الزراع لديهم عدد أكبر من أفراد الأسرة فهم يمثلون مصدر للدخل سواء بالعمل داخل المزرعة وبالتالي الاستغناء عن العمالة المستأجرة، أو بالعمل خارج المزرعة والحصول على مرتبات تضاف إلى دخل المزارع أي أنهم يمثلون جزء من القدرة الائتمانية لدى المزارع، كما أن الاستقرار الاجتماعي يتبعه استقرار اقتصادي وقدرة ائتمانية أعلى، حيث يعرف بأنه كلما ارتفع مستوى الاستقرار الاجتماعي زاد الإتجاه نحو الإستقرار الاقتصادي وتحقيق إرتفاع مستوى مقدره وجداره أكبر.

## ب: الخصائص الاقتصادية لمزارعي العينة:

### 1- توزيع المزارعين (أو المبحوثين) في عينة البحث وفقاً لنوع العمل المزرعي:

تبين من عينة البحث أن 61 مزارعاً يمثلون حوالي 81% من إجمالي العينة كانوا يستأجرون عمال للأعمال المزرعية، وأن 14 مزارعاً يمثلون حوالي 19% من إجمالي العينة كانوا يقومون بالعمل العائلي للأعمال المزرعية. أي أن الغالبية العظمى من زراع العينة كانوا يستأجرون العمالة مما كان ذلك يمثل لهم عبء كبير في زيادة التكاليف الإنتاجية نظراً لارتفاع أجره العمالة وزيادة تكاليف نقلهم إلى المزرعة حيث أن العمالة غالباً يتم جلبهم من خارج المنطقة، بالإضافة إلى أن بعض العمالة

غير مدربة على العمل المزرعى، ويعد هذا دافع قوى نحو الحاجة إلى الائتمان، وأن الحاجة إلى الائتمان تؤدي إلى الإهتمام بالسداد وكفاءة السداد وبالتالي الجدارة الائتمانية.

## 2- توزيع المزارعين (أو المبحوثين) في عينة البحث وفقاً للحيازة الأرضية الزراعية:

يتضح من العينة أن هناك تباين بين أفراد العينة للحيازة الأرضية الزراعية نظراً لإختلاف الفئة الحيازية بينهم. بالنسبة لفئة الخريجين فهم ليس لديهم أحد يمتلك أقل من خمسة أفدنة حيث أنهم حاصلين على خمسة أفدنة، وبالنسبة لفئة صغار الزراع فهم حاصلين على فدانين ونصف فدان، أما بالنسبة لفئة المستثمرين فإنهم يمتلكون حيازات زراعية متنوعة من 10 أفدنة إلى 35 فدان، وذلك يدل مع الإستقرار التملكى للحيازة الأرضية الزراعية الذى تؤدي إلى قوة الضمانات وبالتالي رفع القدرة الائتمانية.

## 3- توزيع المزارعين (أو المبحوثين) في عينة البحث وفقاً لحيازة الأصول المزرعية:

تبين من العينة أن 23 مزارعاً يمثلون حوالى 31% من إجمالي مزارعى العينة يمتلكون حيوانات زراعية، بينما أن 43 مزارعاً يمثلون حوالى 57% من إجمالي مزارعى العينة يمتلكون آلات زراعية. تعد هذه الأصول التى يمتلكها الزراع مصدر قوة ومقدرة ائتمانية لديهم وتعتبر هذه الأصول كضمان فى الحصول على القروض الزراعية فى حالة تعثر المزارع عن السداد وذلك من خلال بيع بعض الحيوانات، والتغلب على نقص التمويل الذاتى بالحصول على دخل شبة يومية من بيع المنتجات الحيوانية المختلفة من الألبان ومنتجاتها، بالإضافة إلى تأجير الآلات الزراعية التى تعد كمصدر للدخل، وبالتالي زيادة القدرة الائتمانية للمزارع وكفاءة السداد.

## 4- توزيع المزارعين (أو المبحوثين) في عينة البحث وفقاً لمتوسط الدخل الشهري للأسرة:

يتضح من بيانات العينة أن متوسط الدخل الشهري للأسرة بلغ نحو 5760 جنيهاً، حيث بلغ متوسط الدخل الشهري للأسرة من الأنشطة الزراعية نحو 4695 جنيهاً تمثل حوالى 81% من متوسط إجمالي الدخل الشهري للأسرة، بينما بلغ متوسط الدخل الشهري للأسرة من الأنشطة غير الزراعية نحو 1065 جنيهاً تمثل حوالى 19% من متوسط إجمالي الدخل الشهري للأسرة. يتضح مما سبق أن متوسط الدخل الشهري لمزارعى العينة الأكبر كان يتمثل فى الأنشطة الزراعية خاصة الإنتاج النباتى لأنه يعتبر النشاط المفضل للزرايع كمصدر للدخل، وهذا داعم للقدرة الائتمانية حيث أن الضمان الأساسى للعملية الائتمانية هى الأنشطة الزراعية.

### جدول رقم (1): متوسط الدخل الشهري للأسرة لدى أفراد العينة.

| مصدر الدخل              | متوسط الدخل الشهري | %     |
|-------------------------|--------------------|-------|
| من الأنشطة الزراعية     | 4695               | 81    |
| من الأنشطة غير الزراعية | 1065               | 19    |
| الإجمالى                | 5760               | 100.0 |

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

## 5- توزيع المزارعين (أو المبحوثين) في عينة البحث وفقاً للتمويل الذاتى:

تبين من بيانات الجدول رقم (2) أن 29 مزارعاً يمثلون حوالى 38.7% من أفراد العينة أقروا بأن التمويل الذاتى لديهم كان كافياً أى لديهم مقدرة ائتمانية ذاتية، بينما أن 46 مزارعاً يمثلون حوالى 61.3% من أفراد العينة أقروا بأن التمويل الذاتى لديهم كان غير كافياً. ويرجع ذلك إلى زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى من ناحية، وانخفاض أسعار بيع المحاصيل الزراعية وصعوبة التسويق من

ناحية أخرى، وبالتالي انخفاض صافى الدخل المزارعى أى أنهم يحتاجون إلى تمويل خارجى ليساعدهم فى تمويل العمليات المزرعية.

**جدول رقم (2): مدى كفاية التمويل الذاتى لدى أفراد العينة.**

| العدد | %     | كفاية التمويل الذاتى |
|-------|-------|----------------------|
| 29    | 38.7  | كافى                 |
| 46    | 61.3  | غير كافى             |
| 75    | 100.0 | الإجمالى             |

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

**6- توزيع المزارعين (أو المبحوثين) فى عينة البحث وفقاً لنسبة التمويل الذاتى %:**

توضح بيانات الجدول رقم (3) نسبة التمويل الذاتى لدى أفراد العينة، حيث تبين أن 29 مزارعاً يمثلون حوالى 38,7% كانت نسبة التمويل الذاتى لديهم 100%، وأن 27 مزارعاً يمثلون حوالى 36% كانت نسبة التمويل الذاتى لديهم من 80% إلى 65%، بينما 19 مزارعاً يمثلون حوالى 25,3% كانت نسبة التمويل الذاتى لديهم منخفضة، وبالتالي فإنهم فى حاجة إلى الحصول على تمويل خارجى للإتفاق على العمليات الإنتاجية، مما يعنى أن يكون ذلك دافعاً لحدوث جدارة ائتمانية حيث استخدام القروض فى مجالها وسدادها يعد كفاءة إنتاجية منها.

**جدول رقم (3): نسبة التمويل الذاتى لأفراد العينة.**

| العدد | %     | نسبة التمويل الذاتى |
|-------|-------|---------------------|
| 29    | 38.7  | 100                 |
| 27    | 36.0  | 65-80               |
| 19    | 25.3  | أقل من 65           |
| 75    | 100.0 | الإجمالى            |

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

**7- توزيع المزارعين (أو المبحوثين) فى عينة البحث وفقاً للضمانات المقدمة للبنك للحصول على القرض:**

من بيانات الجدول رقم (4) تبين أن 14 مزارعاً يمثلون حوالى 39% من أفراد العينة الحاصلين على قروض أقروا بأن الضمانات التى يقدمها المزارع للبنك للحصول على القرض كانت مقبولة، وأن 22 مزارعاً يمثلون حوالى 61% من أفراد العينة الحاصلين على قروض أقروا بأن الضمانات التى يقدمها المزارع للبنك للحصول على القرض كان مغالى فيها. ومن ثم فإن الضمانات التى يطلبها البنك من المزارع للحصول على القرض تعد عبء عليهم قد يودى إلى عزوف كثير من المزارع عن التعامل مع البنك لصعوبة توفير هذه الضمانات التى يطلبها البنك، بالتالى إنخفاض فى تحقيق الجدارة الائتمانية.

**جدول رقم (4): الضمانات التى يطلبها البنك للحصول على القروض.**

| العدد | %     | الضمانات   |
|-------|-------|------------|
| 14    | 38.9  | مقبولة     |
| 22    | 61.1  | مغالى فيها |
| 36    | 100.0 | الإجمالى   |

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

**8- الضمانات التي يطلبها البنك:**

تشير بيانات الجدول رقم (5) أن إجمالي أفراد العينة الحاصلين على قروض وعددهم 36 مزارعاً يمثلون حوالي 100% قد أقرروا بأن الضمانات التي يطلبها البنك للحصول على القرض تمثلت في ملكية الحيازة الأرضية، بالإضافة إلى التوقيع على شيكات، وأن 12 مزارعاً منهم يمثلون حوالي 33% من أفراد العينة الحاصلين على قروض أقرروا بأن الضمانات التي يطلبها البنك للحصول على القرض كانت تتمثل في ملكية الحيازة الأرضية، والتوقيع على شيكات، بالإضافة إلى ضرورة وجود ضامن للقرض مع المزارع. فإن تعدد الضمانات التي يطلبها البنك تعد كثيرة ومبالغ فيها بالنسبة لقيمة القروض التي يمنحها، الأمر الذي يتطلب قيام البنك باتباع سياسة جديدة تقوم على تبسيط وتخفيف الضمانات التي يطلبها البنك والتي قد تعد عائقاً أمام الكثير من المزارعين خاصة صغارهم الذين لا تتوفر لديهم كافة هذه الضمانات مما يؤدي إلى عزوف الكثير منهم عن التعامل مع البنك، وبالتالي اللجوء إلى مصادر أخرى كالتجار أو المرابين وغيرهم للحصول على ما يحتاجون إليه بعيداً عن الضمانات التي يطلبها البنك.

**جدول رقم (5): نوعية الضمانات التي يطلبها البنك.**

| الضمانات المطلوبة                            | العدد | %     |
|--|-------|-------|
| حيازة الأرض + التوقيع على شيكات              | 24    | 66.7  |
| حيازة الأرض + التوقيع على شيكات + ضامن للقرض | 12    | 33.3  |
| الإجمالي                                     | 36    | 100.0 |

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

**9- الحصول على القروض الزراعية:**

تشير بيانات الجدول رقم (6) أن 36 مزارعاً يمثلون حوالي 48% من أفراد عينة البحث قد حصلوا على قروض زراعية من البنك الزراعي المصري، وتبين أن 39 مزارعاً يمثلون حوالي 52% من أفراد العينة لم يحصلوا على قروض زراعية من أي مصدر. بالنسبة للزراع الحاصلين على قروض زراعية فقد تبين أن 27 مزارعاً يمثلون حوالي 75% منهم قد حصلوا على قروض إنتاج نباتي وهي نسبة مرتفعة نظراً لأن الإنتاج النباتي هو النشاط الرئيسي الذي يعتمد عليه المزارع في الحصول على الدخل، بينما أن 9 زراع يمثلون حوالي 25% من الزراع الحاصلين على قروض قد حصلوا على قروض إنتاج حيواني وهي نسبة منخفضة نظراً لعدم الأهتمام بأنشطة الثروة الحيوانية في هذه المناطق بالرغم من أهميتها الإنتاجية والاقتصادية لذا يجب الأهتمام بهذا النشاط الهام من أجل تحسين خواص التربة وزيادة الدخل المزرعي، وبالنسبة للزراع الذين لم يحصلوا على قروض زراعية قد يرجع إما لأنهم يتمتعون بقدرة ائتمانية ذاتية أي لديهم تمويل كافي لتغطية احتياجاتهم التمويلية المطلوبة، أو لعدم قدرتهم الائتمانية في الحصول على قروض من البنك نتيجة كثرة الإجراءات الروتينية والتي تعد عائقاً أمام المزارعين في الحصول على القروض، بالإضافة إلى أن هناك بعض الزراع لا يريدون التعامل مع البنك بصفة عامة.

**جدول رقم (6): الحصول على قروض زراعية من البنك الزراعي المصري.**

| البيان                   | العدد | %     |
|--------------------------|-------|-------|
| حاصل على قروض زراعية     | 36    | 48.0  |
| غير حاصل على قروض زراعية | 39    | 52.0  |
| الإجمالي                 | 75    | 100.0 |

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.



**10- مدى كفاية قيمة القرض:**

تبين من بيانات الجدول رقم (7) أن 23 مزارعاً يمثلون حوالي 64% من أفراد العينة الحاصلين على قروض أقروا بأن قيمة القرض كانت كافية لما يحتاجه المزارع، وأن 13 مزارعاً يمثلون حوالي 36% من أفراد العينة الحاصلين على قروض أقروا بعدم كفاية قيمة القرض، مما يستوجب زيادة قيمة القروض وفقاً للإحتياجات الفعلية المطلوبة لكل محصول من خلال لجنة تقييم متخصصة في هذا المجال.

**جدول رقم (7): مدى كفاية قيمة القرض بالنسبة لأفراد العينة.**

| قيمة القرض | العدد | %     |
|------------|-------|-------|
| كافي       | 23    | 63.9  |
| غير كافي   | 13    | 36.1  |
| الإجمالي   | 36    | 100.0 |

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

**11- تناسب مواعيد صرف القرض:**

من بيانات الجدول رقم (8) تبين أن 21 مزارعاً يمثلون حوالي 58% من أفراد العينة الحاصلين على قروض أقروا بأن مواعيد صرف القرض في أوقاتها كانت مناسبة، وأن 15 مزارعاً يمثلون حوالي 42% من أفراد العينة الحاصلين على قروض أقروا بأن مواعيد صرف القرض كانت غير مناسبة. حيث يؤدي صرف القرض في موعده المناسب إلى زيادة الإنتاج باستخدام القرض في الوقت المناسب للعمليات الإنتاجية المطلوبة، وبالتالي زيادة الكفاءة الائتمانية للزراع المقترضين، يرجع عدم مناسبة صرف القرض إلى كثرة الإجراءات الروتينية كطلب البنك أوراق وإجراءات طويلة لاتمام صرف القرض، ويؤدي تأخر صرف القرض إلى قلة الإنتاج وذلك لعدم توفير الأموال اللازمة لخدمة المحصول في الوقت المناسب، مما يكون سبباً في انخفاض مستوى القدرة الائتمانية للمزارعين .

**جدول رقم (8): مواعيد صرف القرض في أوقاتها.**

| ميعاد الصرف | العدد | %     |
|-------------|-------|-------|
| مناسب       | 21    | 58.3  |
| غير مناسب   | 15    | 41.7  |
| الإجمالي    | 36    | 100.0 |

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

**12- مدى الإستفادة من القرض:**

تبين من بيانات الجدول رقم (9) أن 34 مزارعاً يمثلون حوالي 94% من أفراد العينة الحاصلين على قروض أقروا بأنهم قد استفادوا من القرض في زيادة دخلهم، وأن 2 فقط من الزراع يمثلون حوالي 6% من أفراد العينة الحاصلين على قروض أقروا بأنهم لم يستفيدوا من القرض. حيث تبين أن 10 زراع يمثلون حوالي 29% من الزراع الذين استفادوا من القرض قد أقروا بأن القرض ساعدهم في زيادة دخل الأسرة، وتشغيل أفراد الأسرة. وأن 9 زراع يمثلون حوالي 26% من الزراع الذين استفادوا من القرض أقروا بأن القرض ساعدهم في زيادة دخل الأسرة، و شراء آلات زراعية، وتشغيل أفراد الأسرة. وأن 7 زراع يمثلون حوالي 21% من الزراع الذين استفادوا من القرض أقروا بأن القرض ساعدهم في زيادة دخل الأسرة. وأن 5 مزارعين يمثلون حوالي 15% من الزراع الذين استفادوا من القرض قد أقروا بأن القرض ساعدهم في زيادة دخل الأسرة، و شراء آلات زراعية. وأن

ثلاثة زراع يمثلون حوالي 9% من الزراع الذين استفادوا من القرض أقروا بأن القرض ساعدهم في زيادة دخل الأسرة، وشراء آلات زراعية، وتشغيل أفراد الأسرة، وشراء حيوانات مزرعية. مما يوضح أن الغالبية العظمى قد استفادوا من حصولهم على القروض الزراعية وأن القرض كان مفيداً لهم.

#### جدول رقم (9): مدى الاستفادة من القرض في زيادة دخلهم.

| العدد | %     | مدى الاستفادة من القرض |
|-------|-------|------------------------|
| 34    | 94.4  | يستفيد                 |
| 2     | 5.6   | لم يستفيد              |
| 36    | 100.0 | الإجمالي               |

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

#### 13- مناسبة مواعيد سداد القرض:

من بيانات الجدول رقم (10) تبين أن 21 مزارعاً يمثلون حوالي 58% من أفراد العينة الحاصلين على قروض أقروا بأن مواعيد سداد القرض للبنك كانت مناسبة، وأن 15 مزارعاً يمثلون حوالي 42% من أفراد العينة الحاصلين على قروض أقروا بأن مواعيد سداد القرض كانت غير مناسبة. فقد يرجع سداد القرض في موعده إلى استخدام القرض الاستخدام الأمثل وزيادة الإنتاج وبالتالي كان ميعاد سداد القرض مناسب لهم، أما عدم مناسبة مواعيد سداد القرض فقد ترجع إلى تأخر صرف القرض مما يؤدي إلى تأخر الإنتاج وصعوبة التسويق، مما يستوجب إتخاذ البنك سياسة جديدة من شأنها أن يكون ميعاد سداد القرض مناسب لحصاد المحصول وتسويقه بسعر مناسب حتى لا يضطر المزارع لبيع المحصول بأى سعر لسداد قيمة القرض.

#### جدول رقم (10): مواعيد سداد القرض للبنك.

| العدد | %     | ميعاد السداد |
|-------|-------|--------------|
| 21    | 58.3  | مناسب        |
| 15    | 41.7  | غير مناسب    |
| 36    | 100.0 | الإجمالي     |

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

#### 14- الإجراءات التي يتخذها البنك في حالة عدم السداد:

تشير بيانات الجدول رقم (11) إلى أن الإجراءات التي يتخذها البنك مع الزراع في حالة عدم سداد قيمة القرض في ميعادها، حيث أقر 28، 16، 11، 4، 3 من الزراع، يمثلون حوالي 45.2%، 25.8%، 17.7%، 6.5%، 4.8% من جملة تكرارات العينة على الترتيب، أن هذه الإجراءات تتمثل في، اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المزارع، الحجز على الأرض، الحجز على المحصول، تدوير القرض، جدولة الديون وذلك على الترتيب. مما سبق يتبين أن هذه الإجراءات التي يتخذها البنك ضد المزارع في حالة التعثر قد تؤدي إلى أن المزارع يضطر إلى تصفية ممتلكاته أو بيع أرضه لسداد هذا القرض أو الحجز عليه وضياع وتشرد أسرته وهذا لا يتناسب مع الدور الذي أنشئ البنك من أجله وهو مساعدة الزراع، فلا بد من اتخاذ إجراءات ميسرة تساعد المزارع على سداد ديونه والاستفادة من هذا القرض.

**جدول رقم (11): الإجراءات التي يتخذها البنك مع الزراع في حالة عدم سداد قيمة القرض.**

| الإجراءات                            | تكرارات العينة | % من إجمالي تكرارات العينة | % من إجمالي العينة |
|--------------------------------------|----------------|----------------------------|--------------------|
| إتخاذ الإجراءات القانونية ضد المزارع | 28             | 45.2                       | 37.3               |
| الحجز على الأرض                      | 16             | 25.8                       | 21.3               |
| الحجز على المحصول                    | 11             | 17.7                       | 14.7               |
| تدوير القرض                          | 4              | 6.5                        | 5.3                |
| جدولة الديون                         | 3              | 4.8                        | 4.0                |
| الإجمالي                             | 62             | 100.0                      | -                  |

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

**15- التعامل مع البنك مستقبلاً:**

تبين من بيانات الجدول رقم (12) أن 14 مزارعاً يمثلون حوالي 39% من أفراد العينة الحاصلين على قروض يرغبون في التعامل مع البنك مستقبلاً، وأن 22 مزارعاً يمثلون حوالي 61% من أفراد العينة الحاصلين على قروض لا يرغبون في التعامل مع البنك مستقبلاً. بالنسبة للزراع الذين يرغبون في التعامل مع البنك قد يرجع إلى أن بعضهم يحقق عائد مناسب من حصولهم على القروض الزراعية، أو ليس أمامهم غير البنك للحصول على ما يحتاجون إليه من أموال في الوقت المناسب لهم، أما بالنسبة للزراع الذين لا يرغبون في التعامل مع البنك فراجع لعدة أسباب سوف توضح لاحقاً.

**جدول رقم (12): رغبة الزراع في التعامل مع البنك مستقبلاً.**

| الرغبة في التعامل | العدد | %     |
|-------------------|-------|-------|
| يرغب              | 14    | 38.9  |
| لا يرغب           | 22    | 61.1  |
| الإجمالي          | 36    | 100.0 |

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

**16- أسباب عدم تعامل الزراع مع البنك:**

توضح بيانات الجدول رقم (13) التوزيع النسبي لأسباب عدم تعامل الزراع مع البنك أن 24 مزارعاً يمثلون نحو 24% من إجمالي تكرارات العينة يرون أن كثرة الضمانات المطلوبة للحصول على القروض الزراعية تعد من أهم أسباب عدم تعامل الزراع مع البنك، وأن 20 مزارعاً يمثلون حوالي 20% من إجمالي تكرارات العينة يرون أن ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الزراعية من أسباب عدم تعامل الزراع مع البنك، ويرى 19 مزارعاً يمثلون حوالي 19% من إجمالي تكرارات العينة أن كثرة الإجراءات الروتينية التي يتبعها البنك للحصول على القروض تعد من الأسباب التي تؤدي إلى عدم تعامل الزراع مع البنك، بينما يرى 14 مزارعاً يمثلون حوالي 14% من إجمالي تكرارات العينة أن قصر فترة سداد قيمة القرض من أسباب عدم تعامل الزراع مع البنك، ويرى 10 زارع يمثلون حوالي 10% من إجمالي تكرارات العينة أن من أسباب عدم تعامل الزراع مع البنك هي قلة قيمة القرض الممنوح لكل محصول، في حين يرى 9 زارع يمثلون حوالي 9% من إجمالي تكرارات العينة أن عدم مراعاة ظروف المزارع من أسباب عدم التعامل مع البنك، وأن 2 من الزراع يمثلون حوالي 2% من إجمالي تكرارات العينة أقروا أن قصر فترة السماح لسداد القرض من أسباب

عدم تعامل الزراع مع البنك، كما أقر أيضاً 2 من الزراع يمثلون حوالي 2% من إجمالي تكرارات العينة رفضهم التعامل مع البنك بصفة عامة. مما يستوجب بالضرورة أن يتبع البنك سياسة جديدة لمعالجة هذه الأسباب تؤدي إلى جذب الزراع للتعامل معه.

**جدول رقم (13): التوزيع النسبي لتكرارات أسباب عدم تعامل زراع العينة مع البنك.**

| الأسباب   | تكرارات العينة | % من إجمالي تكرارات الأسباب | % من إجمالي العينة |
|---|----------------|-----------------------------|--------------------|
| كثرة الضمانات المطلوبة للحصول على القروض الزراعية | 24             | 24                          | 32.0               |
| ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الزراعية          | 20             | 20                          | 26.7               |
| كثرة الأجراءات الروتينية التي يتبعها البنك        | 19             | 19                          | 25.3               |
| قصر فترة سداد قيمة القرض                          | 14             | 14                          | 18.7               |
| انخفاض قيمة القرض الممنوح لكل محصول               | 10             | 10                          | 13.3               |
| عدم مراعاة ظروف المزارع                           | 9              | 9                           | 12.0               |
| قصر فترة السماح لسداد القرض                       | 2              | 2                           | 2.7                |
| يرفض التعامل مع البنك                             | 2              | 2                           | 2.7                |
| الإجمالي  | 100            | 100                         | -                  |

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

**17- المصدر البديل عن البنك:**

ويبين من بيانات الجدول رقم (14) أن 22، 6، 2 من الزراع يمثلون حوالي 73.3%، 20%، 6.7% من إجمالي تكرارات العينة على الترتيب، أفروا أن المصدر البديل المتاح للزراع الذين لا يرغبون في التعامل مع البنك يتمثل في، التجار، التمويل الذاتي، الأقارب والأصدقاء على الترتيب، بينما لم يقر أحد بالجمعية الزراعية كبديل عن البنك نظراً لعدم قيام الجمعيات بتوفير القروض الزراعية بالرغم من أن الجمعيات التعاونية الزراعية هي أقرب للمزارع عن أي مصدر آخر لذا فلا بد من تفعيل دورها لما لها من أهمية كبيرة في خدمة المزارع حيث يمكنها اقراض الزراع وتسويق المحصول من خلالها.

**جدول رقم (14): التوزيع النسبي لتكرارات المصدر البديل عن البنك بعينة البحث.**

| المصدر            | تكرارات العينة | % من إجمالي تكرارات العينة | % من إجمالي العينة |
|-------------------|----------------|----------------------------|--------------------|
| التجار            | 22             | 73.3                       | 29.3               |
| الجمعية الزراعية  | 0              | 0                          | 0                  |
| التمويل الذاتي    | 6              | 20.0                       | 8.0                |
| الأقارب والأصدقاء | 2              | 6.7                        | 2.7                |
| الإجمالي          | 30             | 100.0                      | -                  |

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

**18- أسباب تعامل الزراع مع المصدر البديل عن البنك:**

توضح بيانات جدول رقم (15) أن 30، 14، 8، 6، 5، 4، 3 مزارعاً يمثلون حوالى 42.9%، 20%، 11.4%، 8.6%، 7.1%، 5.7%، 4.3% من جملة تكرارات العينة على الترتيب، قد أفروا أن أسباب تعامل الزراع مع المصدر البديل عن البنك تمثلت فى، سهولة الحصول على ما يحتاج إليه المزارع من قروض، البعد عن الإجراءات الروتينية التى يتبعها البنك، ضمان تسويق المحصول من خلال التاجر، عادة لا يطلب التاجر ضمانات مجحفة، ربط سداد القرض بالتسويق، غالباً لا يوجد سعر فائدة على القروض، الاعتماد على التمويل الذاتى.

**جدول رقم (15): التوزيع النسبى لتكرارات أسباب تعامل الزراع مع المصدر البديل عن البنك.**

| الأسباب   | تكرارات العينة | % من إجمالى تكرارات الأسباب | % من إجمالى العينة |
|---|----------------|-----------------------------|--------------------|
| سهولة الحصول على ما يحتاج إليه المزارع من قروض  | 30             | 42.9                        | 40                 |
| بعيداً عن الإجراءات الروتينية التى يتبعها البنك | 14             | 20.0                        | 18.7               |
| ضمان تسويق المحصول من خلال التاجر               | 8              | 11.4                        | 10.7               |
| عادة لا يطلب التاجر ضمانات                      | 6              | 8.6                         | 8                  |
| ربط سداد القرض بالتسويق                         | 5              | 7.1                         | 6.7                |
| غالباً لا يوجد سعر فائدة على القروض             | 4              | 5.7                         | 5.3                |
| الاعتماد على التمويل الذاتى                     | 3              | 4.3                         | 4.0                |
| الإجمالى  | 70             | 100.0                       | -                  |

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

**ثانياً: نسبة تغطية عائد المحصول للدين بعينة البحث:**

لدراسة الجذرة الائتمانية لمزارع العينة والوقوف على مدى قدرتهم على تحقيق عائد وزيادة الدخل الصافى للمقترض يسمح بسداد القرض وتكلفته، تعين قياس بعض المؤشرات المالية للمزارعين كما يتبين مما يلى.

هذه النسبة تقيس عدد مرات تغطية إجمالى عائد المحصول للدين، ويمكن قياسها بالمعادلة التالية.

نسبة تغطية عائد المحصول للدين = إجمالى العائد / إجمالى الدين.

وقد تبين من عينة البحث أن نسبة تغطية إجمالى متوسط عائد المحاصيل الحقلية للدين قد حقق أكثر من مره، حيث غطى العائد من المحاصيل نحو 1.4 لقيمة القرض. وقد اختلف هذا المتوسط بين فئات العينة حيث بلغ نحو 1.4 عن إجمالى الدين فى كلاً من فئة الخريجين، وصغار الزراع، بينما بلغ نحو 1.6 فى فئة المستثمرين عن إجمالى الدين، ويرجع ذلك إلى أن فئة المستثمرين لديهم مقدرة أئتمانية مرتفعة عن فئة الخريجين وصغار الزراع.

وتبين أن نسبة تغطية إجمالى متوسط عائد محاصيل الخضر للدين فقد حقق تغطية للقرض أكثر من مرتين نحو 2.2 عن إجمالى الدين. وقد اختلف هذا المتوسط بين فئات العينة حيث بلغ نحو 2.3 عن إجمالى الدين فى فئة الخريجين، وبلغ نحو 1.9 عن إجمالى الدين فى فئة صغار الزراع، بينما بلغ حوالى 2.3 عن إجمالى الدين فى فئة المستثمرين. يوضح ذلك ان المستثمرين و الخريجين هم أعلى فئتان وذلك لأنهم يتمتعون بالمقدرة الائتمانية والخبرة .

كما تبين ان نسبة تغطية العوائد لمتوسط إجمالي القروض لمحاصيل الفاكهة فقد حقق ثلاث مرات عن إجمالي الدين. وقد اختلف هذا المتوسط بين فئات العينة، فقد حقق أكثر من ثلاث مرات، نحو 3.3 مرة عن إجمالي الدين في فئة صغار الزراع، بينما بلغ 4.5 مرة عن إجمالي الدين في فئة المستثمرين.

أ: نسبة تغطية العوائد لقروض محاصيل عينة البحث:

### 1- تغطية العائد للدين للمحاصيل الحقلية:

يتضح من الجدول رقم (16) أن نسبة متوسط تغطية العائد للدين بالعينة لمحصول القمح تصل إلى حوالي 160% من الفئة الافتراضية المقررة من البنك لمحصول القمح، ووصلت نسبة متوسط تغطية العائد للدين بالعينة لمحصول الذرة إلى حوالي 120% من الفئة الافتراضية المقررة من البنك لمحصول الذرة. مما سبق يتبين أن كل المحاصيل الحقلية لديها عائد يغطي الدين المطلوب أي أنهم لديهم مقدرة ائتمانية عالية. وإن كان البنك يحطاط للقروض عالية المخاطرة التي لا يغطي العائد الكلي للمحاصيل بنسبة 100%، بالرغم من أن كل العينة لديهم ضمانات أخرى بخلاف العائد المحصولي مما يجعل لديهم القدرة الائتمانية التي تفوق 100% من العائد المحصولي لديهم بل يوجد بعض المحاصيل التي يمكن أن تغطي الدين البنكي من صافي العائد المحصولي.

### 2- تغطية العائد للدين بمحاصيل الخضر:

كما تبين من بيانات الجدول رقم (16)، أن نسبة متوسط تغطية العائد للدين بالعينة لمحصول الطماطم قد تصل إلى حوالي 290% من الفئة الافتراضية المقررة من البنك لمحصول الطماطم، كما وصلت أيضاً نسبة متوسط تغطية العائد للدين بالعينة لمحصول البطاطس إلى حوالي 180% من الفئة الافتراضية المقررة من البنك لمحصول البطاطس. ويتبين أيضاً مما سبق أن كل محاصيل الخضر لديها صافي عائد يغطي الدين المطلوب أي أنهم لديهم قدرة ائتمانية عالية.

### جدول رقم (16): متوسط تغطية العائد للدين بمحاصيل عينة البحث

| نوع المحصول            | متوسط إجمالي العائد | متوسط صافي العائد | متوسط الدين بالعينة للمحصول | نسبة تغطية متوسط العائد للدين للمحصول | تغطية صافي العائد للدين |
|------------------------|---------------------|-------------------|-----------------------------|---------------------------------------|-------------------------|
| القمح                  | 14887               | 5563              | 9413                        | 1.6                                   | 0.59                    |
| الذرة الشامية          | 11830               | 3527              | 9737                        | 1.2                                   | 0.36                    |
| متوسط المحاصيل الحقلية | 13358.5             | 4545              | 9575                        | 1.4                                   | 0.475                   |
| الطماطم                | 53736               | 20645             | 18437                       | 2.9                                   | 1.12                    |
| البطاطس                | 43977               | 15703             | 25060                       | 1.8                                   | 0.36                    |
| متوسط محاصيل الخضر     | 48865.5             | 18174             | 21748.5                     | 2.3                                   | 0.88                    |
| الموز                  | 942000              | 155333            | 190447                      | 4.9                                   | 0.82                    |
| الليمون                | 50000               | 22500             | 18437                       | 2.7                                   | 1.22                    |
| متوسط محاصيل الفاكهة   | 496000              | 88916.5           | 104442                      | 3.8                                   | 1.02                    |

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات العينة.

### 3- تغطية العائد للدين بمحاصيل الفاكهة:

ويتبين من الجدول رقم (16) السابق، أن نسبة متوسط تغطية العائد للدين بالعينة لمحصول الموز قد تصل إلى حوالي 490% من الفئة الافتراضية المقررة من البنك لمحصول الموز، في حين وصلت نسبة متوسط تغطية العائد للدين بالعينة لمحصول الليمون إلى حوالي 270% من الفئة الافتراضية المقررة من البنك لمحصول الليمون. كما يتبين أيضاً مما سبق أن كل محاصيل الفاكهة لديها صافي عائد يغطي الدين المطلوب أي أنهم لديهم مقدرة ائتمانية عالية.

### ثالثاً: أثر تغطية الائتمان للتكاليف على إنتاجية المحاصيل:

يؤدي الائتمان الزراعي دوراً هاماً في الارتقاء بمستوى الإنتاجية للمحاصيل من خلال زيادة قدرة المزارع على استخدام مزيد من المدخلات الإنتاجية بالإضافة إلى تسهيل استخدام الوسائل الفنية والتكنولوجية، مما يتوقع أن ينعكس في زيادة الإنتاجية، ومن ثم الإنتاج الكلي من هذه المحاصيل وهناك عوامل أخرى كثيرة تؤثر على إنتاجية المحاصيل لم تؤخذ في الاعتبار، حيث أن الهدف هو دراسة تأثير نسبة تغطية القروض للتكاليف. وسوف يتناول هذا الجزء اختبار العلاقة بين نسبة تغطية القروض للتكاليف كمتغير مستقل والإنتاجية الفدائية كمتغير تابع، يفترض أن يتأثر بالمزيد من القروض لمساعدة المزارعين على استخدام مزيد من المدخلات الزراعية لتحقيق إنتاج أعلى وذلك خلال الفترة (2005 - 2016) وللمحاصيل موضع البحث.

وقد تبين من الجدول رقم (17) أن زيادة حجم القروض لتغطية التكاليف المتغيرة كان له أثر إيجابي على الإنتاجية بالنسبة للمحاصيل موضع البحث وهي الذرة الشامية، الطماطم، البطاطس، الليمون المالح، ماعد محصولي القمح، الموز حيث لم تثبت المعنوية الاحصائية لمعامل التحديد مما يعنى أن متوسط الإنتاجية يدور حول متوسطها الحسابي والبالغ 17.9، 23.3 على الترتيب، بينما المحاصيل الأخرى يشير قيمة معامل التحديد لها ما بين 44% - 92% من التغير في الإنتاجية الفدائية للمحاصيل المذكورة تعزى إلى زيادة في حجم القروض لتغطية التكاليف، مما يعد مؤشراً جيداً لفاعلية زيادة حجم القروض في تشجيع استخدام التكنولوجيا.

### رابعاً: العلاقة بين الائتمان و صافي العائد الفدائي:

مما لا شك فيه أن صافي العائد الفدائي يساهم إلى حد كبير في مدى إمكانية توفير الأموال اللازمة للعملية الإنتاجية، فارتفاع هذا العائد يساعد على انخفاض الحاجة إلى الائتمان ويدفع المنتجين إلى الاستمرار وتوفير احتياجات المحاصيل سواء مستلزمات أو مصروفات نقدية، وبالتالي فإن هناك علاقة بين الائتمان الفدائي و صافي العائد الفدائي تعكس حقيقة دور السياسات الائتمانية في الاهتمام بتشجيع زراعة المحاصيل الزراعية الأساسية.

### جدول (17): العلاقات الدالية بين متوسط الإنتاجية ونسبة تغطية القروض الفدائية للتكاليف المتغيرة

#### الفدائية لمحاصيل العينة خلال الفترة (2005 - 2016)

| المحصول        | الدالة                                  | المتوسط | ر2   | ف        |
|----------------|---|---------|------|----------|
| القمح          | ص هـ = 18.80 - 0.759 س هـ<br>(-0.37)    | 17.9    | 0.13 | 0.136    |
| الذرة الشامية  | ص هـ = 2601.17 + 53.83 س هـ<br>(2.78)*  | 22.14   | 0.44 | *7.7     |
| البطاطس        | ص هـ = 5714.7 + 3925.23 س هـ<br>(3.24)* | 11.61   | 0.51 | *9.37    |
| الطماطم        | ص هـ = 0.38 + 3329.1 س هـ<br>(3.1)*     | 15      | 0.49 | *9.4     |
| الليمون المالح | ص هـ = 1.28 - 4105.3 س هـ<br>(11.04)**  | 10.13   | 0.92 | **121.84 |
| الموز الوليم   | ص هـ = 57559 - 43055.2 س هـ<br>(1.25 -) | 23.26   | 0.14 | 1.56     |

\*\* معنوى عند مستوى معنوية 0.01 \* معنوى عند مستوى معنوية 0.05 حيث: ص هـ = متوسط الإنتاجية الفدائية.

س هـ = نسبة تغطية القروض الفدائية للتكاليف المتغيرة للمحاصيل المناظرة في السنة هـ

هـ = 1، 2، 3، ..... 12

المصدر: - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، نشرة الأحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

- البنك الزراعي المصري، قطاع الائتمان، إدارة منح الائتمان، بيانات غير منشورة.

وقد تبين أن محاصيل العينة تختلف فيما بينها من حيث صافي العائد الفداني اختلافاً كبيراً حيث بلغ هذا العائد نحو 3165.9، 2353.9، 4627.7، 13167، 10624.8، 37835.3 جنيه / فدان لمحاصيل القمح والذرة الشامية والبطاطس والطماطم والليمون والملح والموز والوليم على الترتيب كمتوسط للفترة من (2005 – 2016) وبالتالي فإن هذا الاختلاف في صافي العائد سوف يؤثر بشكل كبير على إنتاجية تلك المحاصيل ومن ثم فإن التسهيلات الائتمانية سوف تؤدي دوراً كبيراً في الحد من التقلبات الشديدة في المساحات المنزوعة بتلك المحاصيل. ونتيجة لذلك وتخفيفاً للعبء الواقع على المنتجين الزراعيين فقد اتجهت السياسة الائتمانية إلى مواكبة فئات القروض سنوياً مع الأرتفاع المستمر في التكاليف وربطها بالعائد حيث يراعى أن تكون القروض تغطي تكلفة الإنتاج إلا أنه وحتى الآن لازالت القروض الممنوحة لتلك المحاصيل لا تغطي حتى التكاليف المتغيرة لمعظم المحاصيل.

ويتضح من جدول (18) أنه بتقدير العائد على الجنيه / قرض للمحاصيل موضع البحث خلال الفترة (2005 – 2016) وهي فترة استقرار أسعار الفائدة عند 8.5% وزيادة الفئات التسليفية يتضح أن العائد على الجنيه كان مختلفاً بسبب التباين في صافي العائد وكان أكثر ما يمكن بالنسبة لمحصول الموز حيث بلغ نحو 5.5 جنيه / قرض، يليه محصول الطماطم بعائد قدر بنحو 3.1 جنيه، ثم محصول الليمون المالح بعائد قدره 2.4 جنيه، أما محاصيل البطاطس والقمح والذرة فقد حققوا عائد منخفض بلغ نحو 1.4، 1.4، 1.3 جنيه على الترتيب.

**جدول رقم (18): متوسط العائد على الجنيه من القروض الزراعية المقدمة من البنك الزراعى المصرى لمحاصيل العينة خلال الفترة (2005 – 2016).**

| المحصول  | قمح     | ذرة شامية | بطاطس   | طماطم   | ليمون مالح | موز وليم |
|--|---------|-----------|---------|---------|------------|----------|
| 1- تكلفة عناصر لم يقدم لها قروض <sup>(1)</sup> | 419.3 - | 126.7 -   | 1515    | 1162 -  | 5235       | 14863    |
| 2- القيمة الإيجارية                            | 1593.8  | 1270.6    | 1377.8  | 1593.8  | 3041.7     | 1593.8   |
| 3- عائد المزارع <sup>(2)</sup>                 | 1593.8  | 1270.6    | 1377.8  | 1593.8  | 3041.7     | 1593.8   |
| 4- الجملة                                      | 2696.3  | 2414.5    | 4270.6  | 2025.4  | 11318.8    | 18050.8  |
| 5- تكلفة عناصر قدم لها قروض <sup>(3)</sup>     | 3103.9  | 2977.8    | 7424.8  | 5130.9  | 5290.1     | 8387.9   |
| 6- الإيراد الكلى                               | 7174.8  | 6286      | 14473.8 | 17959.4 | 23857.5    | 64098.7  |
| 7- العائد على القروض الممنوحة <sup>(4)</sup>   | 4478.5  | 3871.5    | 10203.3 | 15934   | 12538.8    | 46048.7  |
| 8- العائد على جنيهه / قرض <sup>(5)</sup>       | 1.44    | 1.30      | 1.37    | 3.11    | 2.37       | 5.49     |

المصدر :- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

- البنك الزراعى المصرى، قطاع الائتمان، إدارة منح الائتمان، بيانات غير منشورة .

(1) الفرق بين التكاليف المتغيرة للفدان وقيمة القروض.

(2) يساوى القيمة الإيجارية وفقاً لأسلوب وزارة الزراعة عند تقدير أسعار المحاصيل المختلفة.

(3) تمثل الائتمان الفداني متضمناً الفائدة.

(4) 4 - 6 = 7

(5) 5/7 = 8



مما سبق نستنتج أنه بالرغم من ارتفاع الفئات التسليفية لمختلف المحاصيل لتغطي نسبة كبيرة من التكاليف الفدائية المتغيرة إلا أن العائد على الجذيه المقترض تبين بين المحاصيل الحقلية والخضر والفاكهة وذلك لاختلاف مرونة الطلب السعرية بين مجموعات المحاصيل، ويمكن تعظيم العائد منها، والعمل على استقرار دخول المزارعين من خلال تطوير سياسة التسويق الزراعي عن طريق دخول البنك في العمليات التسويقية البسيطة مثل التعاقد على بيع الإنتاج لصالح المزارعين.

**خامساً: أهم المشاكل التي تواجه أفراد عينة البحث، وكيفية التغلب عليها:**

**أ: أهم المشاكل التي تواجه الزراع بعينة البحث:**

تعتبر المشاكل التي تواجه الزراع بعينة البحث من أهم الموضوعات التي يجب ذكرها والتعرض لها لأنها تمثل المشاكل الفعلية التي يتعرض لها الزراع والتي تعد عائقاً في تحقيق قدرتهم على التنمية الزراعية في تلك المناطق الجديدة.

يتبين من بيانات الجدول رقم (19)، أن أهم المشاكل التي تواجه الزراع بعينة البحث تمثلت في: ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، صعوبة التسويق، نقص مياه الري، ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الزراعية، نقص العمالة المدربة، كثرة الضمانات المطلوبة للحصول على القروض الزراعية، ارتفاع أجره العمالة، نقص الخدمات المعيشية، انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية، إنقطاع الكهرباء، تلف المبيدات، قلة قيمة القروض المقررة لكل محصول.

ويتبين من بيانات الجدول أن 43 مزارعاً يمثلون حوالي 57% من إجمالي زراعي العينة، وحوالي 17.5% من إجمالي المشاكل يرون أن ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي من أهم المشاكل التي واجهتهم خاصة الأسمدة، كما تبين أن 41 مزارعاً يمثلون حوالي 55% من إجمالي زراعي العينة، وحوالي 16.7% من إجمالي المشاكل يرون أن صعوبة تسويق المحاصيل وبعد الأسواق كانت من أهم المشاكل التي تواجههم، وأن 31 مزارعاً يمثلون حوالي 41% من إجمالي زراعي العينة، وحوالي 12.6% من إجمالي المشاكل يرون أن نقص مياه الري وتباعد فترات المناوبة بين كل رية وريه من المشاكل التي واجهتهم، ويتبين أن 13 مزارعاً يمثلون حوالي 17% من إجمالي زراعي العينة، وحوالي 5.3% من إجمالي المشاكل يرون أن ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الزراعية خاصة القروض الاستثمارية كانت من أهم المشاكل التي تواجههم، وأن 12 مزارعاً يمثلون حوالي 16% من إجمالي زراعي العينة، وحوالي 4.9% من إجمالي المشاكل يرون أن نقص العمالة المدربة التي لا تتقن العمل المزرعي من أهم المشاكل التي واجهتهم، ويتبين أن 10 مزارعين يمثلون حوالي 13% من إجمالي زراعي العينة، وحوالي 4.1% من إجمالي المشاكل يرون أن كثرة الضمانات والإجراءات كانت من أهم المشاكل التي تواجههم، وأن 9 زراعي يمثلون حوالي 12% من إجمالي زراعي العينة، وحوالي 3.7% من إجمالي المشاكل يرون أن ارتفاع أجره العمالة من المشاكل التي تواجههم، كما تبين أيضاً أن 9 زراعي يمثلون حوالي 12% من إجمالي زراعي العينة، وحوالي 3.7% من إجمالي المشاكل يرون أن نقص الخدمات المعيشية خاصة الصحية والتعليمية كانت من المشاكل التي واجهتهم، وأن 7 زراعي يمثلون حوالي 9% من إجمالي زراعي العينة، وحوالي 2.8% من إجمالي المشاكل يرون أن انخفاض أسعار المحاصيل من المشاكل التي تواجههم، كما تبين أيضاً أن 7 زراعي يمثلون حوالي 9% من إجمالي زراعي العينة، وحوالي 2.8% من إجمالي المشاكل يرون أن انقطاع الكهرباء من المشاكل التي واجهتهم، وأن 5 زراعي يمثلون حوالي 7% من إجمالي زراعي العينة، وحوالي 2% من إجمالي المشاكل يرون أن تلف المبيدات من المشاكل التي واجهتهم، كما تبين أيضاً أن 5 زراعي يمثلون حوالي 7% من

إجمالي زراع العينة، وحوالي 2% من إجمالي المشاكل يرون أن قلة قيمة القروض على المحاصيل الزراعية من المشاكل التي واجهتهم.

مما سبق يتبين أن هذه المشاكل التي تواجه الزراعة بعينة البحث قد تؤدي إلى عدم مقدرتهم على تحقيق العائد الاقتصادي والكفاءة الاقتصادية المطلوبة منهم، الأمر الذي يستوجب ضرورة العمل على حل هذه المشاكل من قبل الجهات المعنية.

#### جدول رقم (19): التوزيع النسبي لتكرارات أهم المشاكل التي واجهت زراع العينة.

| المشاكل                                       | جملة تكرارات العينة | % من إجمالي المشاكل | % من إجمالي العينة |
|---|---------------------|---------------------|--------------------|
| ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي         | 43                  | 22.4                | 57                 |
| صعوبة تسويق المحاصيل الزراعية                 | 41                  | 21.4                | 55                 |
| نقص مياه الري                                 | 31                  | 16.1                | 41                 |
| ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الزراعية      | 13                  | 6.8                 | 17                 |
| نقص العمالة المدربة                           | 12                  | 6.3                 | 16                 |
| كثرة الضمانات المطلوبة للقروض                 | 10                  | 5.2                 | 13                 |
| ارتفاع أجره العمالة الزراعية                  | 9                   | 4.7                 | 12                 |
| نقص الخدمات المعيشية                          | 9                   | 4.7                 | 12                 |
| إنخفاض أسعار المحاصيل الزراعية                | 7                   | 3.6                 | 9                  |
| إنقطاع الكهرباء                               | 7                   | 3.6                 | 9                  |
| تلف المبيدات الزراعية                         | 5                   | 2.6                 | 7                  |
| قلة قيمة القروض المقررة على المحاصيل الزراعية | 5                   | 2.6                 | 7                  |
| الإجمالي                                      | 192                 | 100.0               | -                  |

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

#### ب: مقترحات حل المشاكل التي تواجه الزراعة بعينة البحث:

تعد مقترحات الزراعة لحل المشاكل التي تواجههم على جانب كبير من الأهمية ولا يمكن إغفالها أو تجاهلها حتى ولو كانت بعيدة المنال لتطبيقها من وجهة نظر واضعي القرار، ومقترحات الحلول من وجهة نظر الزراعة.

يتضح من بيانات الجدول رقم (20) مقترحات حل المشاكل السابق ذكرها وبنفس التوزيع النسبي لتكرارات أهم المشاكل على الترتيب التي تواجه الزراعة بعينة البحث من وجهة نظرهم، والتي تمثلت في: توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي بالجمعيات وبكميات كافية ومتنوعة، إنشاء أسواق قريبة للزراعة لتقليل تكاليف النقل وسهولة التسويق، زيادة فترة وحصة المناوبة من مياه الري، تخفيف أسعار الفائدة على القروض خاصة القروض الاستثمارية لتشجيع الزراعة على الاقتراض، عمل دورات تدريبية للعمالة لرفع المهارات وإنجاز ودقة العمل المزرعي، تخفيف الضمانات والاكتفاء بضمان الأرض أو المحصول، توفير وسائل نقل مناسبة وإقامة مريحة لجذب العمالة، توفير كافة الخدمات المعيشية خاصة الصحة والتعليم ومياه الشرب، إنشاء أسواق تستوعب المحاصيل وتحديد الأسعار للحفاظ على المزارع من استغلال التجار، عمل صيانة دورية لشبكة الكهرباء وزيادة المحولات، توفير المبيدات بالجمعيات لضمان سلامتها، منح قيمة القروض الفعلية اللازمة لكل محصول.

**جدول رقم (20): التوزيع النسبي لتكرارات أهم مقترحات حل المشاكل التي واجهها زراع العينة.**

| المقترحات   | جملة تكرارات العينة | % من إجمالي تكرارات العينة | % من إجمالي العينة |
|---|---------------------|----------------------------|--------------------|
| توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي بالجمعيات وبكميات كافية ومتنوعة                    | 43                  | 22.4                       | 57                 |
| إنشاء أسواق قريبة للزراع لتقليل تكاليف النقل وسهولة التسويق                       | 41                  | 21.4                       | 55                 |
| زيادة فترة وحصة المناوبة من مياه الري   | 31                  | 16.1                       | 41                 |
| تخفيف أسعار الفائدة على القروض خاصة القروض الاستثمارية لتشجيع الزراع على الاقتراض | 13                  | 6.8                        | 17                 |
| عمل دورات تدريبية للعمالة لرفع المهارات وإنجاز ودقة العمل المزرعي                 | 12                  | 6.3                        | 16                 |
| تخفيف الضمانات والاكتفاء بضمان الأرض أو المحصول                                   | 10                  | 5.2                        | 13                 |
| توفير وسائل نقل مناسبة وإقامة مريحة لجذب العمالة                                  | 9                   | 4.7                        | 12                 |
| توفير كافة الخدمات المعيشية خاصة الصحة والتعليم ومياه الشرب                       | 9                   | 4.7                        | 12                 |
| إنشاء أسواق تستوعب المحاصيل وتحديد الأسعار للحفاظ على المزارع من استغلال التجار   | 7                   | 3.6                        | 9                  |
| عمل صيانة دورية لشبكة الكهرباء وزيادة المحولات                                    | 7                   | 3.6                        | 9                  |
| توفير المبيدات بالجمعيات لضمان سلامتها  | 5                   | 2.6                        | 7                  |
| منح قيمة القروض الفعلية اللازمة لكل محصول   | 5                   | 2.6                        | 7                  |
| الإجمالي  | 192                 | 100.0                      | -                  |

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان بعينة البحث.

**الملخص والتوصيات**

يؤدي الائتمان الزراعي دوراً هاماً، بل وبالغ الأهمية في حل كثير من المشاكل الصعبة التي تواجه الزراع خاصة صغارهم، حيث يعتبر التمويل عصب الاستثمار الزراعي. وتتمثل مشكلة البحث في ارتفاع المتطلبات التمويلية في الأراضي الجديدة، بالإضافة إلى بعض المشاكل الاقتصادية التي تواجه القطاع الزراعي بصفة عامة والأراضي الجديدة بصفة خاصة، ويتمثل هدف البحث في دراسة المقدرة الائتمانية لعينة من المزارعين في الأراضي الجديدة، والوقوف على مدى قدرتهم على تحقيق عائد يسمح بسداد القرض وتكلفته، وزيادة الدخل الصافي للمقترض. بالإضافة إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية بعينة البحث، والتعرف على أهم المشاكل التمويلية التي تواجه مزارعي الأراضي الجديدة، وكيفية التغلب عليها.

وقد تبين من النتائج أن زيادة حجم القروض لتغطية التكاليف كان له أثر إيجابي على إنتاجية الفدان من المحاصيل، حيث أن نسبة تغطية الدين لإجمالي متوسط عائد المحاصيل الحقلية قد حقق أكثر من مره، حيث غطى حوالي 1.4 عن إجمالي الدين، وأن نسبة تغطية الدين لإجمالي متوسط عائد محاصيل الخضر فقد حقق أكثر من مرتين أي حوالي 2.2 عن إجمالي الدين، أما بالنسبة لنسبة تغطية الدين لإجمالي متوسط عائد محاصيل الفاكهة فقد حقق ثلاث مرات أي حوالي 3.3 عن إجمالي الدين. أي أن كل المحاصيل تحقق عائد يغطي الدين المطلوب وبذلك فإن المزارعين لديهم مقدرة ائتمانية عالية. وإن

كان البنك يحطاط للقروض التي يمنحها عالية المخاطرة مما يجعله لا يغطي العائد الكلى للمحاصيل بنسبة 100%، بالرغم من أن كل أفراد العينة لديهم ضمانات أخرى بخلاف العائد المحصولي مما يجعل لديهم القدرة الائتمانية التي تفوق 100% من العائد المحصولي لديهم بل يوجد بعض المحاصيل التي يمكن لمزارعيها أن تغطي الدين البنكي من صافي العائد المحصولي.

#### التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فإن البحث يوصى بما يلي:

- (1) تسهيل وتشجيع وإيجاد آليات بسيطة لعمليات الإقراض الزراعي حيث أن الإنتاج الزراعي يحتاج إلى هذه القروض خاصة في الأراضي الجديدة.
- (2) ضرورة إعادة النظر في تخفيف سعر الفائدة على القروض خاصة القروض الاستثمارية حتى يستفيد منها الغالبية من المزارعين.
- (3) العمل على حل مشكلة المديونية الزراعية وإزالة أسباب التعثر وذلك بمتابعة ومراقبة القروض المنصرفة حتى تستخدم في الغرض الذي منحت من أجله.
- (4) ضرورة رفع الوعي في استخدام القروض الزراعية حيث ينخفض مستوى الوعي باستخدام القروض في الأراضي الجديدة.
- (5) إعادة النظر في قيمة القروض الممنوحة للمحاصيل المختلفة بالأراضي الجديدة حسب الإحتياجات الفعلية لكل محصول بحيث تغطي التكاليف الإنتاجية.

#### المراجع

- (1) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، 2018.
- (2) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، الإحصاءات الزراعية، المحاصيل الصيفية والنبيلية، 2016.
- (3) خالد عزيز عبد السلام أحمد (دكتور)، وآخرون، المقدر الائتمانية لمزارعي الأراضي الجديدة، دراسة خطة قسم بحوث التمويل والتعاون الزراعي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، 2017.
- (4) محمد نجيب نصر بكرى، تحليل اقتصادي مقارنة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية بالأراضي المستصلحة الموزعة على الخريجين بمنطقتي (مربوط وشمال التحرير)، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، 1988.
- (5) إلهام إبراهيم يونس، دراسة اقتصادية لقياس كفاءة إنتاج بعض الحاصلات الزراعية بالأراضي الجديدة، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، 2003.
- (6) يحيى عبد الرحمن يحيى الحفنى، تقييم الإحتياجات الائتمانية لصغار المزارعين في الأراضي حديثة الاستصلاح، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، 2009.
- (7) هانى سعيد عبد الرحمن الشنلة (دكتور)، دراسة اقتصادية لمشاكل التمويل الزراعي في الأراضي الجديدة، كلية الزراعة، جامعة المنوفية، مجلة المنوفية للبحوث الزراعية، مجلد 33، العدد 1، 2008.
- (8) البنك الزراعي المصري، قطاع الائتمان، إدارة منح الائتمان، سنوات مختلفة.